



هيئة
التأمين
Insurance
Authority

مراجعة هيئة التأمين للتقارير الاكتوارية لكفاية إعادة التأمين و إدارة الأصول والالتزامات لعام 2025م

توقعات هيئة التأمين فيما يتعلق بدور مجلس الإدارة
والإدارة التنفيذية والإكتواري المعيّن ورئيس الإدارة
الإكتوارية في الشركة

1. تقرير كفاية إعادة التأمين لعام 2025م

تتوقع الهيئة مايلي:

- أن تنظر إدارة الشركة بعناية في نوع اتفاقية إعادة التأمين الأنسب لمحففظتها التأمينية، والتأكد من موائمتها لقدرة الشركة على تحمل المخاطر وأهدافها المالية وأوضاع السوق.
- أن ينظر مجلس إدارة الشركة وإدارتها العليا بعناية في توصيات الإكتواري المعين عند إبرام اتفاقيات إعادة التأمين، مع الأخذ في الاعتبار مرنّيات إدارتيّ الاكتتاب وإعادة التأمين.
- أن يسعى مجلس الإدارة إلى فهم الأساس المنطقي لتوصيات الإكتواري المعين، بما في ذلك أثر أي تغييرات على النماذج والمنهجيات الإكتوارية المستخدمة، وأخذ تلك التوصيات بعين الاعتبار مع مراعاة أوضاع سوق إعادة التأمين ومدى قدرة الشركة على تحمل المخاطر.
- أن تراعي الشركات الاعتبارات المرتبطة بإطار رأس المال المبني على المخاطر (RBC) عند اتخاذ قرارات شراء اتفاقيات إعادة التأمين.
- أن تنظر الإدارة العليا في الهيكل الأمثل لاتفاقيات إعادة التأمين لكل نشاط تأميني على حدة، بما يضمن اتخاذ قرارات مدروسة فيما يتعلق بشراء مجموعة من الاتفاقيات (Bouquet-of-treaties).
- أن يظل الإكتواري المعين على اطلاع دائم بآخر التطورات المهنية في مجال تحسين اتفاقيات إعادة التأمين، وأن يواصل السعي لتطبيق أساليب نمذجة أكثر تطوراً.
- أن يضع مجلس الإدارة والإدارة العليا أهدافاً واضحة للإكتواري المعين، بما يضمن توافق نتائج التحليل مع توقعات ومتطلبات أعمال الشركة.
- أن يسعى مجلس الإدارة والإدارة العليا لفهم تأثير التصنيف الائتماني لمعيدي التأمين على أصول عقود إعادة التأمين بموجب المعيار رقم (17)، وعلى مخاطر الائتمان ضمن متطلب رأس المال المبني على المخاطر، والتأكد من أن تأخذ عملية اختيار معيدي التأمين في الاعتبار مدى جاذبية الشروط والأحكام، إلى جانب القوة المالية لمعيدي التأمين، مع الامتثال للضوابط والتعليمات ذات الصلة الصادرة عن الهيئة.
- أن تسعى شركات التأمين لتعزيز سوق إعادة التأمين المحلي وزيادة حصة الأعمال المعاد تأمينها داخل المملكة، مع الحرص على تنويع محفظة إعادة التأمين للحد من مخاطر التركيز ومخاطر الائتمان، واتباع نهج متوازن في إدارة المخاطر.
- أن تعتمد إدارة الشركة إجراءات فعّالة وواضحة لتقديم الدعم المطلوب من الإدارات المعنية، مثل الاكتتاب وإدارة المخاطر والإدارة الإكتوارية، عند إبرام اتفاقيات إعادة التأمين بما يضمن إسناد المخاطر في العقود الاتفاقية والاختيارية بالشروط المثلى لصالح الشركة.

2. تقرير الاستثمار وإدارة الأصول والالتزامات لعام 2025م

تتوقع الهيئة مايلي:

- إجراء الإكتواري المعيّن تحليلًا شاملاً وتقديم توصيات واضحة لكل من فريق الاستثمار والإدارة العليا، بما يُسهم في دعم اتخاذ قرارات استثمارية مدروسة.
- سعي فريق الاستثمار والإدارة العليا ومجلس الإدارة إلى فهم التوصيات التي قدمها الإكتواري المعيّن، بما في ذلك الآثار المترتبة على خيارات الاستثمار الحالية والبدائل المتاحة ومدى تأثيرها على قدرة الشركة على الوفاء بالتزاماتها بدرجة كافية من الثقة وفي الوقت المناسب.
- أن تعمل الشركات على دمج اعتبارات متطلبات رأس المال بشكل أكبر ضمن عملية اتخاذ القرارات الاستثمارية، وأن تضع خلال عام 2026 السياسات والإجراءات للالتزام بمبدأ الحيطة في إدارة الأصول ((Prudent Person Principle، على أن يعتمد مجلس إدارة كل شركة تأمين أو إعادة تأمين بما يتوافق مع مستوى تحملها للمخاطر وهامش ملاعها المالية.
- أن تقوم إدارة المخاطر باعتبارها الإدارة المنوطة بالإشراف على نتائج إطار رأس المال المبني على المخاطر (RBC) ودمجها ضمن إطار إدارة المخاطر المؤسسية للشركة، بمتابعة وضع الشركة مقارنة بالقطاع بناءً على المؤشرات ذات الصلة ومقاييس رأس المال المبني على المخاطر ((RBC، والسعي للحصول على مبررات منطقية من فريق الاستثمار في حال وجود فروقات جوهرية عن القطاع مع اتخاذ الإجراءات التصحيحية اللازمة عند الحاجة.

3. مساهمة الإدارة الإكتوارية

تتوقع الهيئة مايلي:

- أن تعمل الإدارة الإكتوارية في كل شركة على تعزيز مساهمتها تدريجيًا في مختلف مراحل إعداد التقارير الإكتوارية، بحيث تُعتبر المساهمة الإجمالية لجميع المراحل مساهمة جوهرية. على وجه الخصوص، تتوقع الهيئة أن تشارك جميع الإدارات الإكتوارية بفاعلية في مرحلة التحليل، مع تعزيز دورها تدريجيًا في مرحلة إعداد ومراجعة التقارير الإكتوارية. تؤكد الهيئة أن هذه المساهمة الفعالة تُعد عنصرًا أساسيًا في تطوير الكفاءة المهنية للإدارات الإكتوارية في شركات التأمين.
- كما تؤكد الهيئة على ضرورة قيام إدارة الشركة بتوفير الموارد الكافية (البشرية والتقنية) للإدارة الإكتوارية، بما يمكنها من القيام بدورها في إعداد التقارير المذكورة أعلاه وبفعالية.